كلية المعارف الجامعة

محاضرات في الماليـــــــة العامـــــــة

أ.د. نزار ذياب عساف

المرحلة الثانية

قسم العلوم المالية والمصرفية

السياسة المالية

تكتسب السياسة المالية اهمية كبيرة بين السياسات الاقتصادية ، لكونها تعد اداة فاعلة بيد الحكومة يمكن استعمالها في التأثير في مسارات النشاط الاقتصادي ومعالجة الازمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال ادواتها الفرعية بما يحقق اهداف الحكومة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بهذا المعنى اداة ووسيلة الحكومة لتنفيذ اهدافها . والسياسة المالية هي احدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتحقيق اهدافها المختلفة ، وهي تعد جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وهي السبيل الذي تسلكه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويل تلك النفقات ، الذي يتجسد في الموازنة العامة ، وقد شهد مفهوم السياسة المالية تطورا هاما متجانسا مع تطور دور الدولة وبخاصة انتقال دور الدولة من الدور المحايد والمحدود اقتصاديا واجتماعيا على وفق النظرية التقليدية التي ترجع معظم التغيرات الى قوى السوق الذي يتحقق بموجبها التوازن الاقتصادي ، والتي تعتبر ان النفقات المحدودة للدولة المحايدة والتي لاتتعدى خدمة الامن والدفاع والقضاء تمول عن طريق الضرائب ، الى دور الدولة الحديثة التي واجهت متغيرات جديدة في اتساع نطاق مسؤلياتها اقتصاديا واجتماعيا الذي انعكس في تزايد الانفاق العام لمواجهة متطلبات هذا التطور ، اذ اصبحت السياسة المالية اداة رئيسة من ادواة السياسة الاقتصادية الشاملة لتحقيق التوازن ومكافحة التضخم والكساد .

اما السياسة المالية في النظم ذات التوجه المخطط والنظم الاشتراكية التي تتجه فيه الدولة الى التوسع في الانفاق العام باحلال القطاع العام محل القطاع الخاص والنشاط الفردي في الانتاج وتقديم الخدمات الاساسية ،لينعكس في ظل هذا التوجه الدور التوجيهي والتدخلي ، حتى ان الامر وصل في ظل فلسفة النظم الاشتراكية الى تملك وسائل الأنتاج والتدخل الحكومي المباشر عن طريق السياسة الاقتصادية وبخاصة السياسة المالية.
وانطلاقا من هذه الرؤية يظهر بشكل جلي ان دور السياسة المالية بإلتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية لم يعد محايدا كما كان يرى التقليديون ، بل اصبحت هذه السياسة اداة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية تشمل عمليات اعادة توزيع الدخول والثروات وتحقيق التوازن الاقتصادي ومواجهة الازمات الاقتصادية .

وعموما يمكن القول ان السياسة المالية هي مجموعة من الادوات و الاجرآت والتوجهات والنشاطات التي تتولى الدولة المعنية اتخاذها والعمل بها وترجمتها الى الواقع بواسطة الادوات المالية خلال امد زمني معين لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي فهي اجرآت وافعال مالية لرؤية سياسية ، لانها تعكس رؤية الحكومة وفلسفتها .

اهداف السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا مهما في مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة ام نامية وذلك في ضوء فلسفة ادارة الحكم فيها ، لتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مجالات مختلفة كالأستقرار الاقتصادي واعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وغيرها من الاهداف ، وسنحاول فيما يأتي التطرق الى اهمها :

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي من الاهداف الرئيسة التي تسعى الى تحقيقها معظم الدول وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية ومستويات نموها الاقتصادي ، الذي يتجسد في تشغيل الموارد الاقتصادية الى اقصى مستوى ممكن ،مع المحافظة على مستوى معين من الاستقرار في المستوى العام للاسعار .

2- تخصيص الموارد الاقتصادية

ان تخصيص الموارد الاقتصادية من الاهداف المهمة التي يضعها راسمو السياسة المالية في دائرة اهتمامهم ، اذ ان توزيع الموارد الطبيعية والبشرية بين اوجه النشاط الاقتصادي المختلفة اذا ما تم بشكل منظم وكفوء على وفق الاحتياجات الاساسية سوف يحقق المستويات المطلوبة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

3- اعادة توزيع الدخل القومي

يتوزع الدخل القومي في اي مجتمع من المجتمعات تبعا لعائدية وسائل الانتاج ، اي ان هذا الدخل يتوزع على اساس من يملك وسائل الانتاج ، وقد وجد ان الدخل لايتوزع بين الافراد بشكل عادل بحكم الملكية وعوامل اخرى ، الامر الذي تترتب عليه عواقب وخيمة وتفاوت في مستويات المعيشة ، وهو امر تسعى العديد من الحكومات الى تعديله على وفق ماتتيحه لها معطيات الواقع الاقتصادي ، ولذلك تضعه في صلب اهتماماتها وتضمنه في سياساتها المالية كهدف من اهداف السياسة المالية .

4- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية

ان تحقيق نجاحات مهمة في مسارات التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي يعد هدفا رئيسا لمعظم دول العالم ولذلك يتجسد في سياساتها الاقتصادية المختلفة ومنها السياسة المالية ، اذ يمكن لهذه السياسة ان تلعب دورا مهما بهذا الاتجاه عبر تفعيل ادواتها المالية ، كالانفاق العام والضرائب والدعم والتحويلات ، وعموما يمكن القول ان الدولة يمكنها بواسطة ادوات السياسة المالية تنفيذ خططها وتوجهاتها الاقتصادية بالشكل الذي يحقق اهدافها التنموية .

5- تحقيق العدالة الاجتماعية

تسعى العديد من الدول الى تحقيق خطوات مهمة في مجال العدالة الاجتماعية لمالها من اثار وتداعيات في بنية المجتمع ، ولهذا السبب تستخدم معظم الدول السياسة المالية لتحقيق مستويات مقبولة من العدالة الاجتماعية بين فئات وشرائح المجتمع ، من خلال ادوات السياسة المالية بواسطة التحويلات والدعم للفئات المهمشة وعبر توفير الخدمات الاساسية مثل الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني وغيرها من الخدمات التي يمكن تقديمها لهذه الشرائح والفئات .

دور السياسة المالية في الاقتصاد القومي

تلعب السياسة المالية بأدواتها المختلفة دورا مؤثرا في مجمل النشاط الاقتصادي بأعتبارها احدى السياسات الاقتصادية التي ترسم توجهات الاقتصاد القومي في كافة مجالاته لأي دولة وتحدد مساراته في اطار الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة المعنية ، وبذلك فأن السياسة المالية سيكون لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي كما سبق الاشارة الى ذلك ، وبخاصة مواجهة التقلبات ومكافحة التضخم ، وهذا يعني ان هذه السياسة توءدي دورا مهما في تعزيز الاستقرار وتفعيل النمو الاقتصادي ، وفي حقيقة الامر فأن مدى تأثيرها في مسارات الاقتصاد يتوقف على حالة الاقتصاد في حينها من حيث كونه يمر في حالة انكماش ام في حالة رواج . اذ سيكون للسياسة المالية دور لكل حالة من الحالتين المذكورتين دون ان ننكر دور السياسة النقدية في هذا المجال ، وعلى نحو ما سيتم توضيحه في الاتي:

اولا) اعتماد سياسة توسعية لمواجهة حالة الركود وهذه السياسة تتطلب اتخاذ اجرائين هما:

1- **تخفيض الضرائب** سواء في معدلاتها او في مجالات فرضها ، وهذا الاجراء يقلص من حجم الاستقطاعات من دخول الافراد المكلفين ، مما يعني تحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي لهؤلاء الذي يشجع على زيادة الطلب الكلي و بالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي .

2- **زيادة الانفاق العام** ، الذي يترك اثرا مباشرا في مجال رفع مستوى الطلب الكلي ، وبالتالي تحقيق دفعة جديدة تسهم في انعاش النشاط الاقتصادي .

ثانيا) اعتماد سياسة انكماشية لمواجهة حالة التضخم ، وهذه السياسة تتطلب اتخاذ اجرائين هما :

1- **زيادة الضرائب** سواء في معدلاتها او في مجالات فرضها ، الامر الذي يؤدي الى استقطاعات مهمة في دخول المكلفين بها وتؤثر على دخلهم الشخصي ومايستطيعون انفاقه ، وبالتالي ينعكس في انخفاض الطلب الكلي ثم انخفاض مستوى الاسعار .

2- **تخفيض الانفاق العام** ، الذي سيؤدي الى تقليص الطلب الكلي ،لكون الانفاق العام يشكل جزء مهما من الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاسواق المحلية .